



بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير مجلس الإدارة السنوي

المساهمون الكرام ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

بالأصلة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية رقم ٣٧ لشركة العامرة.

لقد شهد العام ٢٠١٤ انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط عقب ثلاث سنوات متتالية من ارتفاع الأسعار. وكشفت الخطة الاستراتيجية طويلة المدى لدول مجلس التعاون الخليجي أنه لا يوجد رد فعل كبير لانخفاض أسعار النفط، إذ لم تتعكس في شكل تخفيضات هائلة في الإنفاق، ومن ثم كانت نتائج هذا العام أفضل من العام ٢٠١٣ وكان الطلب على منتجاتنا ثابت سواء في السوق المحلي أو في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة مع ملاحظة أن زخم مشاريع البناء المرتبطة بمعرض إكسبو ٢٠٢٠ والقطاع الخاص قد ازداد بشكل واضح.

أعزائي المساهمين،

كما بينا لكم خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي الأخير في عام ٢٠١٤، فقد أنجزت الشركة مشروع إعادة تدوير الطاقة من الغازات العادمة الناتجة عن عمليات تصنيع الأسمدة لتوليد ٨,٥ ميغاواط من الكهرباء إذ تم تشغيل هذا المشروع بنجاح خلال شهر يناير عام ٢٠١٥ والذي يعمل على توفير ما يصل إلى ٢٥ مليون درهم سنوياً من تكلفة الإنتاج.

كذلك أنجزت الشركة توسيعة في مصنع الحبال البلاستيكية التابع لها وتم نقل المصنع إلى داخل موقع مصنع الأسمدة.

وفي مجال الحفاظ على البيئة فقد تعاقدت الشركة مع شركة مقاولات لبناء مساحة تخزين مغطاة تتسع لكمية كبيرة من الكلنكر الذي ينتجه المصنع من وقت لآخر لاسيما وأن هذا المشروع سيراعي متطلبات وزارة البيئة والمياه لتحسين البيئة العامة في محيط المصنع.

كما أن صناعة الأسمدة لاتزال تعاني من فانض الإنتاج داخل الدولة ونتيجة لذلك فإن عمليات البيع تتم بهامش ضئيل للغاية، إلا أن الطلب أخذ في التحسن تدريجياً على الصعيدين المحلي وأسواق التصدير.

المالية :

لقد حققت الشركة إيرادات بيع بمقدار (٦٧٥) مليون درهم، وهو أفضل بنسبة ٨٪ عن العام السابق إذ باعت الشركة أكثر من ٥٠٠،٠٠٠ طن متري من الكلنكر بسعر التكلفة من أجل تعزيز رأس المال التشغيلي ومعالجة المخاوف البيئية المتصلة بأكوام المواد الخام الكبيرة المخزنة في العراء.

وبلغ صافي الربح من جميع أنشطتنا مبلغ (٦٣) مليون درهم، وهي تشكل زيادة بنسبة ٢٨٪ أفضل مما تحقق في العام ٢٠١٣. وجدير بالذكر أن جزءاً كبيراً من صافي الأرباح يعزى إلى النشاط الاستثماري إذ استفادت شركتكم من التحسن الذي طال انتظاره في أسواق الأسهم المحلية وحققت أرباحاً صافية قدرها (٣٠) مليون درهم من بيع استثمارات ولا تزال تحفظ بقائض في القيمة العادلة قدره ١٠٥ مليون درهم في الميزانية العمومية.

وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ على المساهمين تساوي ٥٥,٣ مليون درهم.

العام المقبل : (٢٠١٥)

لقد دخلنا بالفعل في فترة من عدم اليقين وانخفاض النمو في جميع أنحاء العالم ماعدا بعض المناطق حيث النمو أعلى من المتوسط. فأوروبا لا تزال تعاني من تأثير تداعيات الأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى انخفاض النمو وارتفاع البطالة وشكل علينا ثقلاً على الحكومات للحفاظ على ضخ أموال كبيرة جداً في الاقتصاد لتجنب المزيد من التدهور. وحتى الاقتصادات الكبيرة الأخرى مثل الصين وروسيا كذلك فإنها تتعرض لانخفاض في النمو وكذا منطقة الشرق الأوسط التي ظهرت فيها العديد من النزاعات. وهذا من المرجح أن يستمر لفترة من الوقت. وقد تبنت دول مجلس التعاون الخليجي سياسات حصيفة في الماضي ستسمح لحكوماتها بالصمود في وجه تدني عائدات النفط في المستقبل المنظور.

مع ملاحظة أن معظم مشاريع البناء في كل من القطاعين العام والخاص تواصل طريقها للانتهاء. نحن ما زلنا متفائلين بأن هذا سيمكننا من التنبؤ بنتائج أفضل للشركة خلال سنة ٢٠١٥. نحن أيضاً متفائلون بسوق الأسهم الإقليمي، خصوصاً بعد أن تم منحه تصنيف "الأسواق الناشئة"، والتي ستفتح الفرص لكل من الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في أسواقنا وتشجيع المزيد من الشركات في الإدراج في السوق.

ختاماً يشرفني أن أعرب عن إمتناننا العريق لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة وعضو المجلس الأعلى على التوجيه والدعم المستمر لشركتنا.

أود أيضاً أنأشكر الزملاء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة وعمالها على جهودهم المخلصة وتفانيهم في تحقيق أهداف الشركة.

أحمد عبد الله النومان
رئيس مجلس الإدارة